

Distr.: General
16 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين

للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في

القرن الحادي والعشرين"

مائدة مستديرة وزارية: الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز الرئيس

١ - في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥، عقدت لجنة وضع المرأة مائدة مستديرة وزارية بشأن موضوع "الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" في إطار الموضوع العام "أولويات العمل في المستقبل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات". وقد ركز المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة على التحديات الراهنة وسبل المضي قدماً في تمويل المساواة بين الجنسين من أجل التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٢ - وترأس المائدة المستديرة السيدة مارينا كاليورانند، نائبة وزير خارجية استونيا. وأدارتها السيدة أمينة محمد، المستشار الخاص للأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشارك في المائدة المستديرة ما مجموعه ٢٥ وزيراً ومسؤولاً رفيع المستوى.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190315 180315 15-04020 (A)



استراتيجيات لزيادة الاستثمارات في المساواة بين الجنسين

٣ - أكد جميع المشاركين أهمية الاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء الثغرات المتبقية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، ودعوا جميعهم إلى زيادة التمويل والاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين لكفالة تنفيذ المنهاج بالكامل وبفعالية. وأبرز المشاركون ما تتسم به زيادة الاستثمارات من أهمية خاصة في مجال المساواة بين الجنسين في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وأكد المشاركون أهمية حشد موارد على الصعيد المحلي من أجل تخصيص موارد كافية وفعالة لتحقيق المساواة بين الجنسين. واعتُبر تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في التخطيط ووضع ميزانيات العمليات الحكومية، أولوية ملحة. وأشار العديد من المشاركين إلى أن الميزنة المراعية للمساواة الجنسانية هي استراتيجية فعالة أفضت إلى تحقيق زيادة في تمويل الالتزامات المتصلة بالمساواة بين الجنسين. وأكد المشاركون أهمية دور وزارات المالية والتخطيط في تحقيق هذه المكاسب. ومن استراتيجيات تعزيز الميزنة المراعية للمساواة الجنسانية على الصعيدين الوطني والمحلي إجراء تحليل منظم للمساواة الجنسانية في الميزانيات على جميع المستويات، وإجراء مراجعة حسابية لنفقات الميزانيات، وتقييم الآثار المترتبة على الإنفاق العام في المساواة بين الجنسين. وأبرز المشاركون أيضاً أهمية اتخاذ تدابير ضريبية تدرجية لا تميز ضد المرأة. ووفقاً لما ذكره المشاركون، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز القدرات الفنية للمؤسسات الحكومية على صياغة ميزانيات مراعية للمنظور الجنساني. فينبغي إقامة تعاون أقوى بين الإدارات الحكومية المسؤولة عن المساواة بين الجنسين وعن التخطيط والتمويل، حتى يتسنى إجراء تخطيط السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ووضع ميزانياتها وتنفيذها.

٥ - ووجه عدد من المشاركين الانتباه إلى ضرورة تعزيز رصد الإنفاق العام، كالقيام، مثلاً، بوضع ميزانيات مفتوحة، ومراجعة حسابات الميزانيات، وإجراء تحليلات وتقييمات من منظور جنساني لأثر السياسات. وأبرزوا الحاجة إلى زيادة الموارد والتنسيق وبناء القدرات من أجل جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ونشرها واستخدامها. وأوصى بعضهم بأن تقوم هيئة مركزية بجمع البيانات وفقاً للمؤشرات الجنسانية على الصعيد العالمي. وقدم بعضهم مثلاً على الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في رصد البرامج الحكومية ومراقبتها. وشجع المشاركون على تبادل الممارسات الجيدة لتسهيل التوسع في البرامج والمبادرات من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، وكذلك بين البلدان.

٦ - وأكد المشاركون أهمية التعاون الإنمائي من أجل دعم البلدان على الوفاء بالتزاماتها بتحقيق المساواة بين الجنسين، بإقامة تعاون بين الشمال والجنوب، وخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية. ورأوا أن هناك فجوات ملحوظة لا تزال قائمة في مجالات حيوية ذات أهمية بالنسبة إلى النساء والفتيات، وخاصة في تمكينهن اقتصاديا، وإنهاء العنف ضد المرأة، وذلك على الرغم من وجود توجه إيجابي في مجموع حجم التزامات المعونة المقدمة من المانحين، التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولكفالة أن يعالج التمويل هذه الثغرات، دعا المشاركون إلى تعزيز بناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، ووضع نظم شاملة لرصد الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن رصد مخصصات للتمويل في القطاعات الرئيسية. وفي هذا الصدد، وُجّهت دعوة من أجل زيادة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى لبلدان النامية، بما في ذلك الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأكد المشاركون ضرورة أن يكون كل الدعم المقدم من المانحين متوافقا وأولويات التنمية الوطنية وخططها واستراتيجياتها، مع التركيز على خضوع الجهات المانحة للمساءلة. وسلّم المتكلمون بما للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من دور ناشئ في تسهيل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

٧ - ووجّه المشاركون الانتباه أيضا إلى دور القطاع الخاص في دعم الاستثمارات، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إقامة شراكات مع القطاع العام. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة أن يكون القطاع الخاص منحاذا تماما للأولويات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وشددوا على أهمية تقيد القطاع الخاص بمبادئ الشفافية والمساءلة، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وأبرز المشاركون دور منظمات المجتمع المدني من حيث كونها مدافعة عن حقوق المرأة، ودورها في تقديم الخدمات، وأشاروا إلى ضرورة تعزيز مشاركتها في العمليات الرئيسية لصنع القرارات.

تهيئة بيئة تمكينية لوضع السياسات والتشريعات

٨ - تم تحديد عملية وضع سياسات واستراتيجيات في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتنفيذها تنفيذا تاما لمعالجة الثغرات المستمرة، باعتبارها مسألة ذات أولوية. وأفاد المشاركون بأن تلك الأطر مفيدة في تحديد الأولويات في مجال المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، وربطها بالسياسات والتخطيط، وبآليات الرصد والمساءلة، وأن تنفيذها يحتاج إلى تمويل وافٍ. واعتبرت الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين ذات أهمية خاصة، فقد أكد عدد من المشاركين على الحاجة إلى ولايات واضحة وموارد كافية وقدرات معززة إذا أُريد تحقيق

نتائج. واعترف المشاركون بالحاجة إلى أن تعمل الوكالات الحكومية الأخرى، بما في ذلك الوزارات، في تعاون وثيق مع الأجهزة الوطنية، سعياً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وأبرز المشاركون أيضاً الحاجة إلى تحسين الموازنة بين السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واستراتيجيات التنمية الوطنية.

٩ - وذكر عدد من المشاركين أن ما يشكل عقبة كأداء في كثير من البلدان هو كون التشريعات فيها تمييزية أو غير كافية للتغلب على حالة عدم المساواة بين الجنسين. وأطلع بعضهم الحضور على عدد من الممارسات الجيدة التي شملت إجراء إصلاحات في النظم الضريبية، وتغييرات في قوانين الميزانيات، وزيادة في حصص المرأة في المشاركة، ورصد مخصصات إلزامية في الميزانيات، وإجراء تعديلات مواتية في الدساتير وقوانين الأسرة.

الإجراءات ذات الأولوية في المستقبل

١٠ - تم تحديد عدد من الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها للتعزيز بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في مجال تمويل المساواة بين الجنسين. واتفق المشاركون على ضرورة أن تزيد الحكومات الموارد اللازمة لسد الفجوة بين الالتزامات والتنفيذ. وأشار الوزراء إلى ضرورة أن تركز الموارد على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على أن يتم التركيز، بوجه خاص، على الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، وعلى المرأة في حالات النزاع، والمرأة الريفية.

١١ - ومن الفرص المتاحة لجمع الموارد أن تقوم الحكومات بإجراءات لوضع سياسات ضريبة تصاعدية، وتخصيص هذه الموارد بكفاءة للقيام بأعمال ذات أولوية لكفالة تحقيق المساواة بين الجنسين، كتقديم الخدمات العامة الأساسية والحماية الاجتماعية. وحدد الوزراء الحاجة إلى زيادة القدرة على وضع وتنفيذ خطط وميزانيات مراعية للمنظور الجنساني تحقق هذه النتائج بالنسبة إلى النساء والفتيات. وعلى غرار ذلك، أشير إلى أن تعزيز آليات رصد الإنفاق العام وأثر البرامج، بجملة وسائل منها جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس واستخدامها، يشكل أحد المجالات ذات الأولوية.

١٢ - وأكد المشاركون ضرورة أن يفي المانحون بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وكفالة أن تستهدف مخصصات المعونة المجالات التي تتخللها ثغرات خطيرة، وأن تتماشى وأولويات التنمية الوطنية وخططها واستراتيجياتها. وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بمخصصات المعونة المقدمة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة متاحة، ويمكن الوصول إليها. وأكد المشاركون ضرورة أن تواصل الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة

تقديم الدعم التقني للبلدان، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات والخطط والميزانيات المراعية للمتطور الجنساني. واستشرافا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، دعا المشاركون جميع الأطراف الفاعلة إلى العمل معا من أجل معالجة عدم المساواة بين الجنسين، بطرق منها بناء شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين.
